

الترجمة القانونية: إشكاليات و تحديات الوصية نمودجا

بوسالم الأزهر (مترجم معتمد / عنابة)

I - ماهية النص القانوني و صعوبة ترجمته:

تتميز الترجمة القانونية عن باقي مواد الترجمة المتخصصة بأوجه عدة و مصدر هذا التمييز يكمن في خصائص لغة القانون : قد يتخذ النص القانوني أشكالا عدة فيتجسد في دستور ، أو في معاهدات دولية أو قانون صادر عن السلطة التشريعية أو في قرارات السلطة التنفيذية أو حتى في العقود بين الأفراد و هي شرعة المتعاقدين الأولى .

وفي كل شكل من هذه الأشكال نرى النص مصدرا لقاعدة أمرة ولموجبات ملزمة تترتب على مخالفتها جزاءات محددة . فالنص القانوني مرآة للمجتمع وعصارة مفاهيمه الاجتماعية والنفسية و الأخلاقية و هو بالتالي مصدر لحقيقة و مصدر لجزاء يحتم على المترجم أن يفهم المنطق الذي يبرر القاعدة فيتمكن من إيصالها بالدقة المطلوبة . فالدقة أساس في الترجمة القانونية لأن أي اختلاف و لو بدا بسيطا أو حتى مؤديا للمعنى بنظر العامة قد يكون مؤثرا على معنى النص برمته و بالتالي على مفهوم القاعدة القانونية .

تحمل كل كلمة في النص القانوني معنى واضحا و دقيقا و تحديدا مفصلا لا بأس فيه . وتكفي مراجعة بسيطة للقواميس القانونية المتخصصة للتأكد من وجود حوالي عشرين ألف مصطلح قانوني محدد و واضح . إن معرفة هذه المصطلحات (أو معظمها) مطلوبة من المترجم و هي معرفة يجب أن يحترمها، مستعملا في ترجمته جملا قصيرة و واضحة لا مكان للجماليات البيانية فيها مخافة أن تطفئ هذه الجملاليات على لب المعنى المروم .

يعرف العالم أنظمة قانونية متعددة يعتمد كل منها على مفاهيم مختلفة و بالتالي مصطلحات خاصة بها لا تجد لها مقابلا في لغة الوصول . فما العمل؟ إن مزاجا لغة القانون تقودنا إلى الصعوبات التي تنشأ في ميدان الترجمة القانونية .

ولعل أهم سؤال يطرح نفسه في هذا السياق هو : هل ينبغي أن يحمل مترجم النص القانوني شهادة في القانون ؟

الرد على هذا السؤال بديهي و هو النفي طبعا، و لكن هناك بعض الشروط و أولها أن يكون المترجم ملما إماما شبه شامل بالمصطلحات القانونية . من هنا على المترجم في سنوات الدراسة أن ينكب على دراسة القانون وبعالج مصطلحاته و يلم بها حتى لا يعود غريبا من جو المادة و عن منطقتها، أي بالمعنى الأكاديمي الصرف ، عليه أن يكون قد تخصص في الترجمة القانونية .

أما السؤال الثاني فيتعلق بالمترجم و موقفه في حال اختلاف الأنظمة القانونية. و لحل الصعوبة الأكبر التي يصادفها المترجم كامنة في ترجمة نص من نظام قانوني لآخر . بحيث يكون عليه أن يتخطى عملية (Transposition) اليوم إلى ما يسمى بعملية النقل أو (Traduction) الترجمة بمفهومها الضيق. فالترجمة القانونية هي تلك التي تتم من لغة إلى أخرى ضمن نظام قانوني واحد في حين أن النقل هو الذي يتم من لغة إلى أخرى حيث يطلب المترجم جهدا إضافيا و معرفة أكبر تتخطى إطار الترجمة العادية.

فلو أخذنا مثلا النظام الروماني- جرمانى الذي تنتمي إليه كل من فرنسا و الجزائر و قابلناه بالنظام الأنغلوسكسونى للاحظنا مايلي :

يعتمد كل من هذين النظامين على مفاهيم مختلفة في الشكل و في المضمون. فبينما يعتمد النظام الفرنسى على القواعد المقننة و الموضوعية مسبقا من السلطات المتخصصة (فلا يكون على القاضي سوى تطبيقها)، نجد أن

لترجمة القانونية : إشكاليات و تحديثات الوصية نموذجاً

النظام الأنجلوساكسوني يعتمد على السوابق القضائية و هو يستند على مفهوم يقول إن دور القاعدة القانونية هو حل الخلافات عندما تنشأ و ليس استبقاها .

إن الاختلاف بين المدرستين ولد اختلافا في المفاهيم بحيث نشأت في كل من النظامين مفاهيم و مؤسسات قانونية تختلف تماما عن الأخرى . فما الذي يكون على المترجم في هذه الحالة أن يفعله عندما يصادف هذه الصعوبة :

- أن يدرس المفهوم في لغة المصدر بجوانبه كافة .

- أن يدرس المفاهيم المشابهة في النظام الآخر .

- أن يقوم بعملية النقل استنادا لهذه الدراسة بحيث تصل الرسالة إلى القارئ بشكل واضح و جلي و هذا ما يتطلب تبجرا كبيرا في علم القانون .

فعلى من أراد الترجمة من نظام قانوني إلى آخر أن يدرك هذه الصعوبات و أن يتخطاها بالعلم و المعرفة.

أما السؤال الثالث المطروح فمرتبط بلغة القانون في العالم العربي والمشاكل التي تعترض ترجمتها .

عرفت اللغة العربية المصطلح القانوني منذ القدم و لقد تثبتت الشريعة الإسلامية هذا المصطلح بشكل واضح و دقيق إذ درس فقهاء و أئمة الإسلام مفاهيم المصطلحات إلا أن تغييرات كثيرة طرأت على المصطلح القانوني الذي عرف هو الآخر تطورا مهما . فلقد تطور القانون كعلم مستقل و تطورت مفاهيمه في البلدان الغربية بنوع خاص كما ازدادت الدقة و التعبير إذا تشعبت الحياة الحديثة و النظم داخل الدول مع تطور المواصلات و الاتصالات بحيث ظهرت مفاهيم جديدة في ميدان القانون الداخلي و الدولي .

و لم يواكب المصطلح القانوني العربي تطور المصطلح الغربي فبقيت المصطلحات الدرجة تلك التي تثبتتها الشريعة الإسلامية و قد أدخلت فيها بعد

على المصطلحات العربية الصرف ، مصطلحات فارسية و من ثم عثمانية إلى أن دخل المشرق العربي في دوائر الأنظمة الغربية و بدأ المصطلح الغربي يغزو لغة القانون العربية .

فالوضع بعد الاستقلال في الدول العربية في النصف الثاني من القرن العشرين أصبح كالتالي :

- 1- مصطلح الشريعة الإسلامية الصرف .
- 2- المصطلح الموروث عن القانون العثماني .
- 3- مصطلح الترجمات المباشرة للتشريع العربي (الفرنسي) .

بحيث أصبح هناك قانون من المصطلحات : المصطلح المتداول و المصطلح المستجد و اختلطت هذه المصطلحات بعضها ببعض و ازداد عليها عامل تعقيد إضافي برز في عدم توحيد المصطلح القانوني(Prescription) العربي . ففي الجزائر مثلاً نستعمل مصطلح التقادم للتعبير عن سقوط الحق بمضي المدة. أما في لبنان فالمصطلح هو مرور الزمن و في المغرب يستعملون "مسطرة" للدلالة على في حين أن هذه العبارة غير معروفة في بقية الأقطار العربية فنستعمل (Code Pénal) مثل المسطرة الجنائية (Code) . (Code pénal) في الجزائر مصطلح "قانون العقوبات"

و لقد ولدَ عدم التوحيد هنا ، صعوبات عدة و اختلافات بين المترجمين العرب بحيث نشأت مشكلة تغير و انتقاء بين المصطلحات و دخل المعنيون في جدل لم ينته بعد لعدم صدور معجم قانوني يوحد كل هذه المصطلحات و تعتمد الأقطار العربية كافة .

II- ترجمة الوصية

1- تعريف الوصية

قال ابن عرفة الوصية هي في عرف الفقهاء عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده و هذا هو معنى الوصية عند الفقهاء و أما عند الفراض فقاصرة على الإيضاء بما فيه حق، و أركانها أربعة:

الأول الموصي و يشترط فيه أن يكون حراً مميزاً مالكا ملكاً تاماً.

الثاني الموصي له و يشترط فيه أن يكون ممن يتصور منه أن يملك فتصح للحمل الثابت و لحمل سيكون إلا أن الوصية للمسجد و القنطرة صحيحة و كذلك الوصية للميت صحيحة بشرط أن يعلم الموصي بموته فإن كان عليه دين صرفت فيه و إلا فتكون لورثته.

الثالث الموصي به و هو كل ما يصح أن يملكه الموصي له فلا تصح بخمر و نحوه ولا يشترط أن يكون معلوماً بل تصح الوصية بالمجهول كالحمل و الثمرة التي لم يبد صلاحها.

رابعاً : الصيغة و لا يتعين له لفظ مخصوص بل كل لفظ يفهم منه قصد الوصية مثل أوصيت لفلان أو إشارة مفهومة.

و إذا كانت الوصية لمعين فلا بد من قبوله لها بعد الموت و إذا كانت لغير معين كالفقراء فلا يشترط القبول.

و يملك الموصي له الشيء الموصى به بالموت اتفاقاً أن قبل عقب الموت و على الأصح أن تأخر القبول.

و لا تجوز الوصية لو ارث لقوله عليه الصلاة و السلام لا وصية لوارث.

و لا تجوز الوصية أيضاً في أكثر من ثلث لمن له وارث بما ثبت عن النبي عليه السلام انه عاد سعد بن أبي وقاص فقال له يا رسول الله قد بلغ مني الوجع ما ترى و أنا ذو مال و لا يرثني إلا ابنة لي أفأ تصدق بثلثي مالي فقال

له رسول الله لا فقال له سعد فالشطر قال لا، ثم قال رسول الله التلث و التلث
كثير انك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس.

LE TESTAMENT

Définition d'Ibn Arafa:

" Le testament est, dans son acceptation juridique, un acte par lequel le testateur constitue, sur le tiers disponible de ses biens, un droit qui deviendra définitif à son décès, ou par lequel il institue un tuteur pour le remplacer après sa mort".

C'est le sens que le testament a chez les juristes. Il prend le sens plus restreint de legs quand il est employé par les calculateurs de successions, ses éléments constitutifs sont au nombre de quatre:

1°) Le testateur. Il doit être libre, avoir le discernement et être plein propriétaire.

2°) Le bénéficiaire ou le légataire. Il doit jouir de la capacité d'acquérir. Le legs fait à un enfant conçu ou pouvant l'être est valable. Mais une mosquée, un pont sont regardés comme pouvant être bénéficiaires. Il en est de même pour une personne dont le testateur connaît la mort, le legs dans ce cas servira à acquitter les dettes du bénéficiaire ou, à défaut sera recueilli par ses héritiers.

3°) La chose léguée qui doit être susceptible de propriété (tout ce qui est dans le commerce), ce qui exclut le vin etc. mais qui peut être inconnue comme un petit à naître d'un animal ou une récolte future.

4°) La forme. Le testateur n'est astreint à l'emploi d'aucune formule sacramentelle. Il suffit que son intention manifestée comme de dire " je lègue à un tel " ou par signes intelligibles. L'acceptation post-mortem du légataire est indispensable quand c'est une personne déterminée. Quand il s'agit de

bénéficiaires non déterminés comme les pauvres, l'acceptation n'est pas nécessaire.

Il est admis unanimement que le légataire devient propriétaire de la chose léguée par la mort du testataire si son acceptation suit immédiatement cette mort. C'est la même opinion qui a prévalu quand l'acceptation est retardée. Il n'est pas permis au testataire de faire un legs quelconque à l'un de ses héritiers. Cette prohibition est fondée sur l'interprétation d'un hadith du prophète (à lui la bénédiction et le salut)" pas de legs en faveur d'un héritier " .

Le legs, d'autre part, ne peut porter sur plus du tiers pour le testateur laissant des héritiers, à cause de la tradition du prophète à lui le Salut, lorsque il alla rendre visite a Saad Ibn Abi Waqqas, tendis qu'il était malade « Envoyé de Dieu, lui dit-il,

ma souffrance est au point que tu vois. Je suis fortuné et je n'ai d'autre héritier que ma fille. Puis-je tester des deux tiers de mes biens à titre d'aumône ? » « Non » répondit l'envoyé de Dieu. « De la moitié » repris Saad « non plus » dit l'envoyé de Dieu, qui a ajouté ensuite « Du tiers, soit, et le tiers c'est beaucoup. Certes, si tu laisses tes héritiers riches cela vaut mieux que si tu les laisses misérables, tendant la main aux gens »

2- رسم الوصية

الحمد لله وحده لدى شهيديه حضر فلان بن فلان و أشهد على نفسه أنه إذا قضى الله عليه بالموت الذي لا بد منه و لا محيد لكل مخلوق حي عنه أوصى لفلان بن فلان بثلاث جميع ما يخلفه موروثاً عنه من قليل الأشياء وكثيرها جليلها و حقيرها ريع أو عقار أو حيوان أو غير ذلك داخل بلد كذا

وخارجها وصية تامة صحيحة شرعية على حكم وصايا المسلمين و سننها تنفذ
له الوصية المذكورة بعد موته و لحوقه مؤمنا لربه قصد بذلك وجهه الله العظيم
و رجاء ثوابه الجسيم انه يجزي المتصدقين و لا يضيع أجر المحسنين و انه لا
يخيب أمل من رغب فيه

شهد عليه بذلك حال الجواز إلا أن به مرضا هو معه مضطجع
بفراشه داخل بيته الكائن بالحومة الفلانية ثابت الذهن و الميز يفهم الخطاب
ويحسن رد الجواب و يشهد به عليه بتاريخ كذا.

Louange à dieu seul !

Par devant les 2 témoins présents a
comparu :

Un tel fils d'un tel, lequel a requis de constater que lorsque
Dieu décrètera sa mort, chose inévitable et à laquelle nulle
créature vivante ne peut échapper, il lègue à un tel fils d'un tel
le tiers de ce qu'il laissera comme succession soit peu ou prou,
que la quantité soit considérable ou de peu de valeur,
consistant en biens urbains ou ruraux, animaux ou autres, se
trouvant à l'intérieur de telle vile ou à l'extérieur.

Ce legs parfait, valable, légal et conforme à la règle
des legs musulmans et aux traditions qui les concernent. Il
sera exécuté après la mort du testateur et lorsque celui -ci aura
rejoint Dieu en véritable croyant.

Le testateur a eu en vue par cet acte l'image de Dieu
l'immense et l'espoir d'obtenir une abondante rémunération
car, il récompense ceux qui pratiquent l'aumône. Il ne fait pas
perdre le salaire de ceux qui font le bien et il ne détrompe pas
l'espoir de celui qui le supplie avec humilité.

Dont acte pris relativement à ce que dessus contre le testateur qui se trouvait dans l'état de capacité, étant toutefois atteint d'une maladie qui le forçait à rester couché dans son lit, à

l'intérieur de sa chambre située dans tel quartier mais il était en pleine possession de son intelligence et de son discernement, sachant ce qu'il disait et répondant bien aux questions qui lui étaient posées.

Témoignage est porté relativement à ce que dessus contre le testateur à la date du

عقد ايصاء

الحمد لله أشهد فلان أنه أوصى فلانا على أولاده فلان وفلان وفلان صغار السن بأنهم وجوه الايصاء وأعمه وأكملة بحيث أنه يأخذ لهم بعد وفاة والدهم المذكور ولحقه بالله عز وجل والدار الآخرة ويعطي ويقضي و يقتضي ويبيع و يبتاع الربع والعقار وغيرهما ويخاصم ويقاسم ويحاسب ويقاضى ويقض ويبرئ ويزوج الأنثى ويجبرها على النكاح ويفعل في حقهم ما يفعله والدهم لو كان حياً من غير مشورة قاض ولا غيره من الناس أيضا تاماً أقامه فيه مقام نفسه وبدلاً من شخصه.

ACTE D'INSTITUTION DE TUTEUR TESTAMENTAIRE

Louange à Dieu !

Un tel a requis acte de ce qu'il nomme comme tuteur testamentaire de ses enfants un tel, un tel et un tel, en bas âge, un tel à qui il confère tous pouvoirs de tutelle testamentaire, les plus parfaits, les plus généreux, les plus étendus et les plus complets.

En conséquence, après le décès du père desdits enfants et sa réunion à Dieu, qu'il soit exalté et glorifié ; le dit tuteur testamentaire aura le pouvoir de toucher pour leur compte, de donner, de payer, de recevoir toute créance, de vendre, d'acheter, qu'il s'agisse de biens urbains ou ruraux ou de toute autre chose. Il pourra plaider, partager, se faire rendre des comptes, liquider, donner quittance, marier la fille du testateur, la contraindre au mariage.

Il agira dans l'intérêt des dits enfants comme le ferait leur père s'il était encore en vie, sans avoir à consulter ni Cadi ni un tiers. Cette nomination de tutelle testamentaire est parfaite.

Par cet acte, le père sus nommé a mis le tuteur testamentaire à son lieu et place et l'a substitué à sa propre personne.

عطية * وصية * Legs (I)

أشهدت أنها أوصت لفلان وفلان إنصافا بينهما بما قدره كذا يأخذانها من متروكها بعد وفاتها دراهم أو حيوانا أو غير ذلك من المقومات.

.... Elle a requis de constater qu'elle lègue à x et y, par moitié entre eux deux, une somme de ..., que ceux-ci prendront en espèces, animaux ou autres biens, sur l'actif de sa succession, après sa mort.

أشهد فلان أنه مهما أتاه أجله المحتوم وتوفاه الحي القيوم جميع كذا يعطى كله لأولاده هم من غير معارض لهم في ذلك ولا منازع.

... Un tel a requis de constater que lorsque sa dernière heure fatale aura sonnée et que Dieu, le Vivant, le Stable, l'aura fait mourir, la totalité de ... sera donnée intègrement à ses enfants, qui sont:, sans qu'aucune opposition ou contestation puisse leur être suscitée à ce sujet.

أنه إذا قدر الله عليه بالموت الذي لا بد منه ولا محيد لكل مخلوق حي عنه يعطى كذا الخ

... que pour le moment ou Dieu décrètera sa mort, chose inévitable et à la quelle nulle créature vivante ne peut échapper, il lègue ...,etc.

.... وصية تامة تنفذ بعد موته ولحقه مؤمناً بربه

... Ce legs est complet; il sera exécuté après que le testateur sera mort et aura rejoint son Dieu en véritable croyant.

... بعد وفاته ولحقه بالله تعالى والدار الآخرة

... après que le testateur sera mort et aura rejoint Dieu le Très-Haut et l'autre monde.

III - قوانينها:

المادة 184 : الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع.

Art. 184- le testament est l'acte par lequel une personne transfère un bien à titre gratuit pour le temps ou elle n'existera plus.

المادة 185 : تكون الوصية في حدود ثلث التركة، وما زاد على الثلث تتوقف على إجازة الورثة.

Art.185 - Les dispositions testamentaires ne peuvent excéder la limite du tiers du patrimoine.

L'excédent du tiers du patrimoine du disposant ne s'exécute que si les héritiers y consentent.

الموصي والموصى له

Du testateur et du légataire

المادة 186: يشترط في الموصي أن يكون سليم العقل، بالغاً من العمر تسع عشرة (19) سنة على الأقل.

Art. 186- le testateur doit être en pleine possession de ses facultés mentales et âgé de dix neuf (19) ans au moins.

المادة 187 : تصح الوصية للحمل بشرط أن يولد حياً، وإذا ولد توائم. يستحقونها بالتساوي ولو اختلف الجنس.

Art. 187- le testament fait au profit d'un enfant conçu est valable et ne produit effet que si l'enfant naît vivant et viable. En cas de naissance de jumeaux, les legs sont partagés à part égale quel que soit le sexe.

المادة 188 : لا يستحق الوصية من قتل الموصي عمدا.

Art. 188- le légataire qui se rend coupable d'un homicide volontaire sur la personne du testateur est privé du legs.

المادة 189 : لا وصية لو ارث إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي.

Art. 189- le testament fait au profit d'un héritier ne produit effet que si les

cohéritiers y consentent après le décès du testateur.

الموصي به

Des biens susceptibles d'être légués

المادة 190 : للموصي أن يوصي بالأموال التي يملكها والتي تدخل في ملكة قبل موته عينا أو منفعة.

Art. 19-0 Le testateur peut léguer tout bien dont il est propriétaire ou qu'il est appelé à posséder avant son décès en toute propriété ou en usufruit.

1- إثبات الوصية

De la validation du testament

المادة 191 : تثبت الوصية:

1- بتصريح الموصي أمام الموثق وتحرير عقد بذلك.

2- وفي حالة وجود مانع قاهر تثبت الوصية بحكم، ويؤشر به على هامش أصل الملكية.

Art. 191- le testament est rendu valide par :

- 1) une déclaration du testateur par-devant notaire qui en établit un acte authentique.
- 2) un jugement visé en marge de l'acte original de propriété en cas de force majeure.

2- أحكام الوصية

المادة 192 : يجوز الرجوع في الوصية صراحة أو ضمناً، فالرجوع الصريح يكون بوسائل

إثباتها والضماني يكون بكل تصرف يستخلص منه الرجوع فيها.

Art. 192- le testament est expressément ou tacitement révocable.

La révocation expresse du testament résulte d'une déclaration faite dans les mêmes formes prévues pour sa validation.

La révocation du testament résulte de toute démarche permettant de déduire l'intention de le révoquer.

المادة 193 : رهن الموصى به لا يعد رجوعاً في الوصية.

Art. 193- la mise en page de l'objet légué n'entraîne pas révocation du testament.

المادة 194 : إذا أوصى لشخص ثم أوصى لثان يكون الموصى به مشتركاً بينهما.

Art. 194- lorsque le testament est fait au profil d'une personne puis d'une seconde, le legs devient propriété commune des deux légataires.

المادة 195 : إذا كانت الوصية لشخصين معينين دون أن يحدد ما يستحقه كل منهما ومات أحدهما وقت الوصية أو بعدها قبل وفاة الموصي، فالوصية كلها للحي منهما، أما إذا حدد ما يستحقه كل منهما فالحي لا يستحق إلا ما حدد له.

Art. 195- lorsque le testament est fait en faveur de deux personnes déterminées sans que le testateur n'ait précisé la part revenant à chacune d'elles et que l'une d'elles vienne à décider au moment de l'établissement du testament ou après et avant

le décès du testateur, le legs revient dans sa totalité au légataire survivant.

Au cas contraire, le légataire survivant ne reçoit que la part qui lui a été assignée par le testateur.

المادة 196 : الوصية، بمنفعة لمدة غير محدودة تنتهي بوفاة الموصى له وتعتبر عمري.

Art. 196- le legs portant usufruit pour une durée indéterminée est réputé viager et cesse au décès du légataire.

المادة 197: يكون قبول الوصية صراحة أو ضمنا بعد وفاة الوصي.

Art. 197 – l'acceptation expresse ou tacite du legs intervient au décès du testateur.

المادة 198: إذا مات الموصى له قبل القبول فلورثته الحق في القبول أو الرد.

Art. 198 – les héritiers du légataire décédé avant de se prononcer sur le legs fait en sa faveur, exerçant en ses lieu et place le droit d'acceptation ou de renonciation.

المادة 199: إذا علقت الوصية على شرط استحقها الموصى له بعد إنجاز الشرط وإذا كان الشرط غير صحيح صحت الوصية وبطل الشرط.

Art. 199 - si le legs est assorti d'une condition, le légataire aura droit au legs lorsqu'il aura rempli la condition requise. Si la condition est illicite, le legs est valable et la condition de nul effet.

المادة 200: تصح الوصية مع اختلاف الدين.

Art. 200 – le testament est valable entre personnes de confessions différentes.

المادة 201: تبطل الوصية بموت الموصى له قبل الموصي، أو بردها.

Art. 201 – le testament devient caduc lorsque le légataire meurt avant le testateur ou lorsque le légataire renonce au legs.